



تعيين رئيسي فريق في إدارة العلاقات العامة

5 مديرين جدد في «البتترول الوطنية»

العمليات في مصفاة ميناء عبدالله، واشتمل التعميم على تعيين هاني فويني المرزوق مديراً لادارة عمليات الوقود البيني، وتعيين جميلة عبدالله المطيري مديرة لادارة الخدمات الفنية في مصفاة ميناء عبدالله، كما صدر تعميم فان، يقضي بتعيين نشمية عبدالله الصباح بوظيفة رئيس فريق العلاقات الخارجية، وتعيين مريم حسن علي بوظيفة رئيس فريق العلاقات الإعلامية، لتكون مسؤولة مباشرة أمام مدير دائرة العلاقات العامة والإعلام.

أحمد مغربي

أصدرت الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية وضحة الخطيب تعميماً بترقية وتعيين 5 مدراء جدد في الشركة، اعتباراً من يوم الأحد المقبل. وجاء في التعميم الأول تعيين فهد حمد العجمي مديراً لدائرة عمليات الغاز في مصفاة ميناء الأحمد، وتعيين صالح ناصر الجطيلي مديراً لدائرة الخدمات الفنية في مصفاة ميناء الأحمد، وتعيين صالح رضوان الشمري مديراً لدائرة

11 رئيس فريق جديداً في «نפט الكويت»

أحمد مغربي

للتصدير، وأصبح هايف خالد الحويلة رئيساً لفريق عمل مناولة المياه (غرب الكويت)، كما أصبح سالم حمد السبع كبير اختصاصيين. وأصبح مشعل عبدالحميد الوادي رئيساً لفريق عمل تطوير الحقول الجديدة (غرب الكويت). وأصبح سلطان عيكل العيكل كبير اختصاصيين. وأصبح هيثم حسن كرم رئيساً لفريق عمل العقود الـ.

وفي مديرية الاستكشاف والحفر، أصبح مشاري محمد العوضي كبير اختصاصيين، كما تم تعيين أريج أحمد الدارمي رئيساً لفريق عمل التقييم الاستكشافي. وتعيين محمد حافظ جاسم رئيساً لفريق عمل الحول الجيولوجية والجيوفيزيائية، كما أصبحت هيام محمد العمار كبير اختصاصيين، وتعيين باسل زايد العنبي رئيساً لفريق عمل الأبحاث والتكنولوجيا للمكامن.

انخفض بنسبة 17٪.. نتيجة تراجع الصادرات الكويتية إلى طوكيو لتبلغ 819 مليون دولار

678 مليون دولار فائض الكويت التجاري مع اليابان في أكتوبر

المتجهة إلى اليابان من المنطقة بنسبة 16٪ مقارنة بالعام الماضي.

وبينت أن شحنات النفط والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تمثل 94,4٪ من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان انخفضت بنسبة 17,2٪، فيما ارتفعت واردات المنطقة الإجمالية من اليابان بنسبة 18,8٪ بفضل الطلب على السيارات والصلب.

وأشارت البيانات إلى أن الميزان التجاري العالمي لليابان سجل في الشهر الماضي عجزاً تجارياً عالمياً بمقدار 662,5 مليار ين (4,4 مليارات دولار) لأول مرة منذ شهرين.

وذكرت أن صادرات اليابان ارتفعت بنسبة 1,6٪ عن العام الماضي مدفوعة بمبيعات السيارات والسفن وآلات ومعدات البناء والتعدين، فيما انخفضت واردات بخصة 12,5٪ بسبب تراجع أسعار الطاقة وخاصة النفط الخام والغاز الطبيعي المسال والفحم. ووفقاً للبيانات الحكومية الرسمية لليابان، فإن الصين تعد أكبر شريك تجاري لطوكيو تليها الولايات المتحدة.

كونا: أظهرت بيانات حكومية أمس، تراجعاً في فائض ميزان الكويت التجاري مع اليابان في شهر أكتوبر الماضي بنسبة 17٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ليصل إلى 102,6 مليار ين ياباني (678 مليون دولار) للمرة الأولى منذ شهرين بسبب ضعف الصادرات. وذكرت البيانات التي أوردتها وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي أن فائض الكويت التجاري مع اليابان ظل إيجابياً لمدة 15 عاماً و9 أشهر، موضحة أن الصادرات تفوق الواردات من حيث القيمة.

وأضافت أن إجمالي الصادرات الكويتية إلى اليابان انخفض الشهر الماضي بنسبة 12,2٪ على أساس سنوي ليصل إلى 123,9 مليار ين (819 مليون دولار) في أول انخفاض منذ شهرين، فيما ارتفع إجمالي واردات الكويت من اليابان بنسبة 22,4٪ للشهر الـ18 على التوالي ليصل إلى 21,3 مليار ين (143 مليون دولار). وأظهرت البيانات أن الفائض التجاري للشرق الأوسط مع اليابان انخفض بنسبة 24,9٪ ليصل إلى 842,5 مليار ين (5,6 مليارات دولار) في أكتوبر الماضي مع تراجع الصادرات

لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين كععاون دولي مع أكثر من 140 دولة في إطار جهود مكافحة التهرب الضريبي

الكويت تنضم إلى الإطار الشامل لتأكل الضريبة ونقل الأرباح



علي إبراهيم

كشفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) عن أن الكويت انضمت إلى الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين بشأن تأكل الضريبة ونقل الأرباح، الذي يعد تعاوناً دولياً مع أكثر من 140 دولة عضواً وولاية قضائية، وذلك في إطار الجهود الدولية لمكافحة التهرب الضريبي.

وتتضمن قواعد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضريبة نسبتها 15٪ على الأقل على الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لمنع التهرب الضريبي والتوجه إلى دول ذات معدلات ضريبية أقل.

وقالت المنظمة في بيان صحفي: «تلتزم الكويت من خلال عضويتها، بمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد من خلال المشاركة في الحل ذي الركيزتين لإصلاح قواعد الضرائب الدولية، والتأكد من أن الشركات المتعددة الجنسيات تدفع حصة عادلة من الضرائب أينما تعمل».

وأضافت: «من خلال التعاون على قدم المساواة مع جميع الأعضاء الآخرين في الإطار الشامل، ستشارك الكويت في تنفيذ حزمة BEPS المكونة من 15 إجراء معالجة التهرب الضريبي، وتحسين تماسك القواعد الضريبية الدولية وضمان بيئة ضريبية

الأدنى العالمي من الضرائب الخاضعة للقاعدة الضريبية، والتي فتح للتوقيع عليها في 2 أكتوبر 2023، ستحمي حق البلدان النامية في ضمان دفع الشركات المتعددة الجنسيات حداً أدنى من الضرائب على مجموعة واسعة من الخدمات البيئية عبر الحدود، والمدفوعات الجماعية، بما في ذلك الخدمات.

الحد الأدنى للضرائب

تعمل الركيزة الثانية للحد الأدنى للضرائب عالمياً عبر نظام يضمن أن الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد الرقمي وخارجه تدفع الحد الأدنى من الضرائب، إذ ستزود هذه الركيزة الدول بأداة جديدة لحماية قاعدتها الضريبية من تحويل الأرباح إلى دول أخرى سواء كانت بمعدلات ضرائب منخفضة أو الأخرى التي لا تفرض ضرائب.

الدول حرة.. ولكن!

وفقاً للمعلومات فإن الدول حرة في تحديد معدلات الضرائب على الشركات الخاصة بها بما في ذلك ما إذا كانت لديها ضريبة دخل على الشركات، ولكنه يسمح للدول الأخرى بفرض ضرائب على الدخل الذي قد يخضع لمستويات منخفضة من الضرائب الفاعلة وبالتالي ضمان أن جميع الشركات العاملة دولياً تدفع الحد الأدنى من مستوى الضريبة.

كما تتوقع أن تكون مكاسب الإيرادات في البلدان النامية أكبر من تلك التي تحققها الاقتصادات الأكثر تقدماً، كنسبة من الإيرادات الحالية.. ولفتت إلى أن الركيزة الثانية تقدم حداً أدنى عالمياً لمعدل الضريبة على الشركات يبلغ 15٪، إذ سيتم تطبيق الحد الأدنى الجديد من معدل الضريبة على الشركات التي تزيد إيراداتها على 750 مليون يورو، ومن المقرر أن يؤدي إلى مكاسب إيرادات عالمية سنوية تصل إلى 200 مليار دولار، وستنشأ فوائد أخرى أيضاً من استقرار النظام الضريبي الدولي وزيادة اليقين الضريبي لدافعي الضرائب والإدارات الضريبية.

وذكرت المنظمة أن الأداة المتعددة الأطراف لتنفيذ الحد الأدنى للضريبة الدولية وضمان بيئة ضريبية أكثر شفافية، من خلال العمل المشترك ضمن الإطار الشامل لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة العشرين بشأن تأكل الضريبة ونقل الأرباح. وزادت المنظمة «بموجب الركيزة الأولى، التي تم تصميمها لضمان توزيع أكثر عدالة للحقوق الضريبية بين الولايات القضائية على أكبر الشركات متعددة الجنسيات وأكثرها ربحية، من المتوقع الآن تخصيص حقوق ضريبية على نحو 200 مليار دولار من الإيرادات المقفولة سنوياً. وفي هذا الصدد، تتعاون أكثر من 140 دولة وولاية قضائية في تنفيذ 15 إجراء لمعالجة التهرب الضريبي، وتحسين تماسك القواعد

أكثر شفافية»، ويشير تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح (BEPS) إلى استراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستخدمها الشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل الثغرات وعدم التطبيق في القواعد الضريبية لتجنب دفع الضرائب، إذ إن اعتماد البلدان النامية بشكل أكبر على ضريبة الدخل على الشركات يعني أنها تعاني من تآكل الضريبة ونقل الأرباح بشكل غير متناسب، وتكلف ممارسات BEPS الدول ما بين 100 و240 مليار دولار من الإيرادات المقفولة سنوياً. وفي هذا الصدد، تتعاون أكثر من 140 دولة وولاية قضائية في تنفيذ 15 إجراء لمعالجة التهرب الضريبي، وتحسين تماسك القواعد الضريبية الدولية وضمان بيئة ضريبية

شبهة المتداولين مفتوحة على الشراء.. استهدفت أسهماً قيادية وأخرى متوسطة

325 مليون دينار مكاسب «البورصة» السوقية في أسبوع

شريف حمدي

واصلت مؤشرات بورصة الكويت ارتفاعها بشكل جماعي بنهاية تعاملات الأسبوع الخالث على التوالي خاصة على مستوى السوق الأول، إثر عمليات شراء انتقائية وإعادة بناء مراكز على مستويات سعرية متباينة في ظل تولد الفرص الاستثمارية بصورة دورية لمستويات سعرية جاذبة للعديد من الأسهم، بالتزامن مع الكشف عن النتائج المالية المحملة بنمو في الأرباح. وتظهر مجريات السوق أن شبهة المتداولين مفتوحة للشراء، ليس على الأسهم القيادية بحسب، بل امتدت لتشمل العديد من الأسهم المتوسطة في قطاعات مختلفة، والتي شهدت أداء نشطاً خلال الفترة الماضية، إذ جاء في صدارة هذه الأسهم ايغا فنادق، وايفا، وعقارات الكويت، وأرزان. وكان لافتاً أن جلسة الأربعاء كانت أكثر الجلسات

4.7 مليارات دينار ملكيات الأجانب

استمر ارتفاع قيمة ملكيات الأجانب لأسهم السوق الأول خلال التعاملات الأسبوعية إلى 7,1 مقارنة بالأسبوع الماضي، حيث بلغت قيمة هذه الملكيات 4,77 مليارات دينار، مقارنة بـ 4,72 مليارات دينار الأسبوع الماضي، وذلك وفقاً لإحصائية نسب الملكيات الأجنبية في البنوك الكويتية بتاريخ 15 الجاري. وبنهاية التعاملات الأسبوعية استقرت ملكيات الأجانب في أسهم 19 شركة وبنكا، فيما ارتفعت نسب الملكيات في أسهم 6 شركات وانخفضت في أسهم 5 شركات.

إيجابية من حيث ارتفاع المؤشرات والمخبرات، في مقدمتها السيولة التي ارتفعت إلى نحو 60 مليون دينار يتداول أكثر من 212 مليون سهم لأغلبهم السالفة الذكر، إضافة إلى أسهم قيادية مثل زين وبيتك والوطني وأجيليتي. وباستمرار ارتفاع مؤشرات السوق والإقبال على الشراء، ارتفعت القيمة السوقية 325 مليون دينار بنسبة 0,8٪ بنهاية تعاملات الأسبوع، ليصل الإجمالي إلى 39,333 مليار دينار ارتفاعاً من 39,008 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي. وارتفعت سيولة السوق بنسبة 11٪ تقريباً بمحصلة بلغت 219 مليون دينار بمتوسط يومي 44 مليون دينار ارتفاعاً من 197 مليون دينار بمتوسط يومي 39 مليون دينار الأسبوع الماضي. أما أحجام التداول فشهدت ارتفاعاً بنسبة 9٪، بكميات 799 مليون سهم مقابل 735 مليون سهم في تعاملات الأسبوع الماضي.

الشركة أصدرت مؤشرها للاستدامة البيئية بالشرق الأوسط وأفريقيا

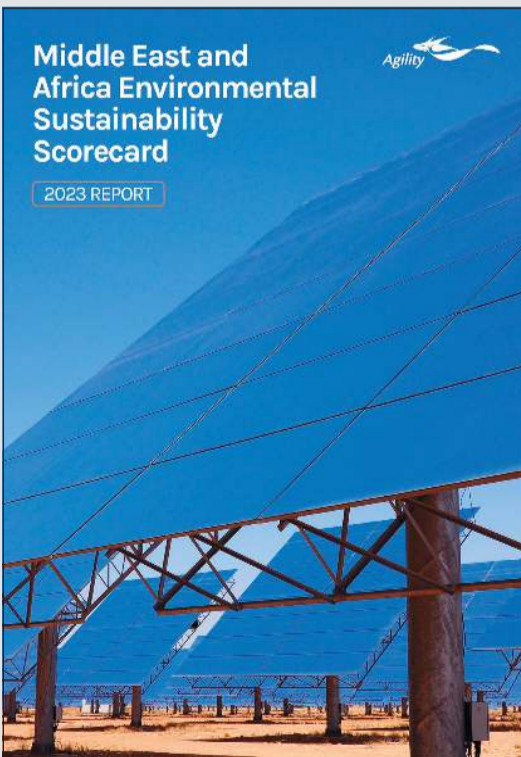
طارق سلطان: قرارات «أجيليتي» الاستثمارية تتوافق مع مكافحة تغيرات المناخ

التظيفة معقد بسبب الأولويات الوطنية كثيفة الاستهلاك للطاقة والرغبة في تعزيز التصنيع والحاجة إلى تحلية المياه. ● إدارة النفايات والاستهلاك المرتبط بالثروة: تبذل البلدان المرتفعة الدخل المزيد من الجهود لإدارة النفايات على نحو مستدام، بينما تبذل الدول الفقيرة جهوداً أكبر لتقييد الاستهلاك. بشكل عام، حققت مصر وجنوب أفريقيا والبحرين والإمارات أفضل أداء في الاقتصاد الدائري وخفض النفايات، وتشجع إعادة التدوير والإنتاج المستدام، وخفض الاستهلاك.

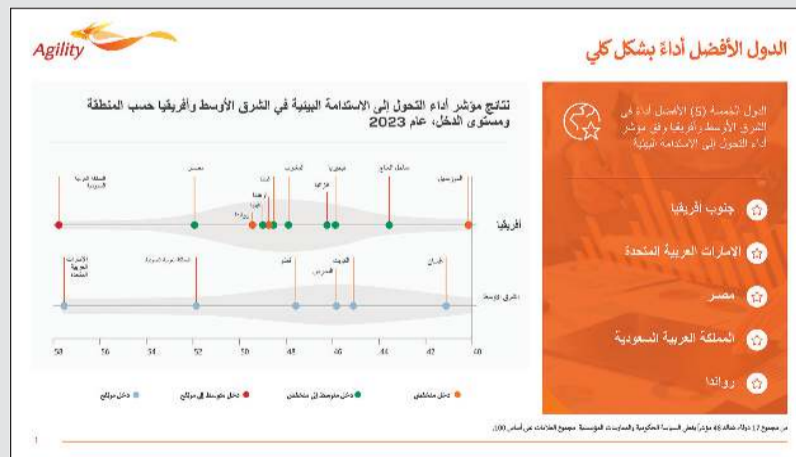
انبعاثات الغاز الدفينة

وأشارت هورايزون، الجهة التي أعدت تقرير مؤشر الأداء لشركة أجيليتي، إلى أن هدفها يتمثل بالنظر إلى ما هو أبعد من الخصائص الانتقائية للشرق الأوسط التي تعتمد على الوقود الأحفوري، وترتفع فيها نسبة انبعاثات الغازات الدفينة للغرد، وفي الوقت نفسه تخصص الكثير من الاستثمارات في مجال الاستدامة، بينما تنخفض انبعاثات الغازات الدفينة في الدول الأفريقية وتعتبر استثماراتها البيئية متواضعة.

ويأتي تقرير مؤشر الأداء عشية انعقاد مؤتمر الأطراف المناخي (COP28) الذي تقوده الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر في دبي. وتعزز النتائج التي توصل إليها التقرير نتائج تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، الصادر في أكتوبر حول تحييد الكربون والتحول الطاقة البديلة المستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يشار إلى أن تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي خلص إلى أن «دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تتخلف عن مناطق مماثلة من حيث التقدم الذي أحرزته في مجال الاستدامة». وفي حين تعهدت الحكومات المحلية خلال العامين الماضيين بخفض 60٪ من الانبعاثات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى صافي صفر انبعاثات كربونية، فإن الشركات بشكل عام لم تقم بما هو مطلوب لسد الفجوة بالمقارنة مع الأسواق العالمية المماثلة، حيث حصد 42٪ منها هدف صافي الصفر ووضع 6٪ منها خارطة طريق للوصول إلى صافي الصفر.



الطاقة وعوامل أخرى. في حين تستثمر دول الخليج ذات الدخل المرتفع والمنتهجة للطاقة بشكل أكبر في البنية التحتية والأنظمة البيئية المستدامة، فإن الاقتصادات الأفريقية تعد الأفضل أداءً في الحفاظ على الطاقة واستهلاكها. ● الاستثمار الأخضر مكلف: تضع البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل وتحديدًا قطر والإمارات والمغرب والسعودية النسبة الأكبر من الاستثمارات. ● أفريقيا تركز على النقل الأخضر: تحتل أوغندا وبنجيريا ورواندا وكينيا وجنوب أفريقيا المراكز الأولى في التحول إلى الوقود غير الأحفوري لأغراض النقل، وترتكز دول الخليج المنتجة للمواد الهيدروكربونية بشكل أكبر على المباني الخضراء. وبالنسبة لدول الخليج، التحول إلى الطاقة



الدفع وقياس الجهود المبذولة لمعالجة تغير المناخ. وعدد قليل جداً من الشركات يستخدم المؤتمر لتحديد أهداف الاستدامة الخاصة بها. ● تغير المناخ يضر بأعمال الشركات. تقول 97٪ من الشركات أن أعمالها تأثرت بالتغير المناخي، و49٪ منها يشير إلى أن تغير المناخ تسبب في «أضرار جسيمة» أو كان تأثيره «كبيراً ومتزايداً» عليها. ● الحكومات تقود المسيرة في حين تحاول الشركات اللحاق بالركب: عندما يتعلق الأمر بالعمل المناخي، تتفوق الحكومات على القطاع الخاص في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا. ● لا يوجد حجم واحد يناسب الجميع: تختلف أولويات الاستدامة لدى البلدان المختلفة بناءً على الدخل ونقاط القوة الاقتصادية والاعتماد على

أصدرت شركة أجيليتي أمس، «مؤشر أجيليتي للاستدامة البيئية في الشرق الأوسط وأفريقيا»، والذي يعد التقرير الأكثر تفصيلاً حتى الآن لأداء الدول في نتائج الاستدامة البيئية والسياسات الحكومية وممارسات الشركات في المنطقتين. وأشار التقرير إلى أن جنوب أفريقيا والإمارات ومصر والسعودية تبذل قصارى جهودها لمكافحة التغير المناخي في الشرق الأوسط وأفريقيا، ويخلص المؤشر إلى أن البلدان السبعة عشرة التي يسيطر الضوء عليها متأخرة نسبياً في تحقيق التنمية المستدامة العالمية، ولكنها في الوقت نفسه تعمل بوتيرة متسارعة لتعزيز استراتيجياتها وبرامجها واستثماراتها في مجال الاستدامة. وقد أصدر مؤشر الأداء من قبل أجيليتي، وهي شركة متخصصة في خدمات سلاسل الإمداد ومقرها الكويت، وتم جمع بياناته من قبل مجموعة هورايزون المتخصصة في مجال البحث والتحليل للحكومات، المنظمات الدولية، والشركات الرائدة حول العالم وتتخذ من جنيف مقراً لها.

الريادة بالاستدامة

وكانت شركة أجيليتي قد حصت مؤخرًا لقب «الشركة الرائدة في مجال الاستدامة»، واحتلت المرتبة الثالثة في مجال النقل والخدمات اللوجستية في الشرق الأوسط وفقاً لمجلة فوربس، وفي هذا الإطار، قال نائب رئيس مجلس إدارة أجيليتي طارق سلطان: «إن استراتيجية الشركة وقراراتها الاستثمارية تشكلت بوتيرة متزايدة من خلال الحاجة الملحة لمكافحة التغيرات المناخية». وأضاف سلطان: «باعتبارنا مشغولين ومستثمرين لسلسلة الإمداد في الشرق الأوسط وأفريقيا، نريد أن نعرف المزيد عن أولويات الحكومات والشركات، وحجم ومجالات استثماراتهم فيما يتعلق بجهود التصدي للتغير المناخي، ومن هي الجهات التي يمكننا عقد الشركات معها في مجال البنية التحتية الخضراء والنقل الصديق للبيئة وأنواع الوقود المستدام وفي خفض التأثير البيئي السلبي لخدمات سلسلة الإمداد دون التضحية بمستوى أدائها».

نتائج المؤشر

وبالعودة إلى مؤشر أجيليتي للاستدامة، فإن